الإهـداء

إلى من نبض القلب بحبهم...

والديَّ... والدي رحمه الله وتغمده فسيح جنانه؛

والدتي الصابرة التي ما بخلت عليَّ بدعائها ودعمها المتواصل.

إخوتي... الذين ما توانوا عن مشاركتي مشوار كتابة الأطروحة، وما ملّوا من دعمي أثناء فترات دراستي.

زوجتي... ضراعة إلى الله أن تكون قرة عيني.

تقديم

منذر قحف*

يسرني أن أقدم للقارئ العربي هذا الكتاب الجديد في الاقتصاد الإسلامي، وهو كتاب عرفته وسايرته منذ أن كان فكرة عند كاتبه. وعرفت كاتبه مفكراً مُجِدّاً دقيق النظر حريصاً على تفهم واستجلاء جوانب النظام المالي الإسلامي مؤمناً به أسلوباً ربانياً في تنظيم هذا الوجه المهم من أوجه نظام الإسلام.

فالنظام المالي الإسلامي يعتبر التمويل رديفاً للعملية الإنتاجية ومعيناً لها وليس مصدراً مستقلاً للقيمة ولا للثروة والثراء. من أجل ذلك كانت عقود التمويل الإسلامي آيلة كلها إلى بيوع أو إجارات أو مشاركات وكان تحريم الربا التمويلي هو دون شك من أهم المقدمات الأولى للنظام المالي الإسلامي.

وتأتي دراسة الأخ الدكتور مجدي غيث لنظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي لتضيف لبنة جديدة محدَّدة إلى معرفتنا لماهية الربا وحدوده النظرية والتطبيقية. فالربا الذي أكد القرآن الكريم تحريمه تكراراً في آيات عديدة هو زيادة في مقدار القرض، سواء أكان القرض نقوداً أم مثليات أخرى، أو في مقدار الدين، سواء أنشأ الدين عن بيع أو أرش أو تخارج أو أي عقد آخر.

(*) أستاذ التمويل الإسلامي - كلية الدراسات الإسلامية - مؤسسة قطر للتربية والعلوم، الدوحة، قطر.

وفي الحقيقة فإن هذا التحريم يرتبط -بنظري- بالحقوق الأساسية للإنسان التي لا يسمح العقل والعدل واحترام الكرامة الإنسانية بجعلها موضع مساومات تعاقدية فلا يجوز التنازل عنها بالرضا في عقود المعاوضات لأن هذه العقود مبنية على طرفين يعرف كل منهما مصالحه ويتبناها ويدافع عنها. ذلك لأن القرض والدين -كما أكد لنا غيث في هذه الدراسة- لا ينتجان زيادة ولا يخلقان قيمة مضافة فتكون الزيادة التي يفرضها المقرض أخذا لمال المقترض دون وجه حق وفي ذلك انتهاك لحق الملكية الفردية الذي تصونه القوانين والأديان والأعراف والعقول أيضاً!

ويؤكد لنا الدكتور غيث أن تحريم الربا هذا لا يعني إهداراً لأهمية الزمن في خلق القيمة، فإن للزمن نصيباً من الثمن.. كما أكّده فقهاء الأمة وعلماؤها خلال الأحقاب المتتالية. ذلك أن الزمن عنصر مهم في إيجاد القيمة المضافة في موجودات من طبيعتها أن ينتفع الناس بها أي أنها تنتج منفعة من ذواتها والمنفعة عامل زمن! (ونلاحظ مع غيث أن ذلك لا ينطبق على القرض ولا الدين). فإذا كان للزمن اعتبار في قيم السلع والخدمات في المبادلات الحقيقية بين الناس فإن الحسم الزمني يصبح ذا اعتبار أيضاً إذا ما أردنا قياس سلع وخدمات ملتصقة بأزمان متفاوتة كما يصبح ذا اعتبار أيضاً عند السداد المبكر لأثمان سلع وخدمات دخل عنصر الزمن في صناعة - أو إن شئت فقل - في خلق قيمها عند نشوء عقد المعاوضة عليها.

فنظرية الحسم الزمني هي النظرية التي تكمل وتسدد معنى الربا وأهمية تحريمه في النظام المالي الاقتصادي الإسلامي ولقد جاءت لتضع معالم وحدود ما يقع فيه الربا وما لا يقع فيه.

ولقد عرفت مجدي غيث أخاً تلميذاً لفترة قصيرة وعرفته أخاً زميلاً بعد ذلك فهو أهل ليكون واضع هذه اللبنة المكملة والمسددة.

1429هـ/2008م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: 85] والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ لإخراج الناس من الظلمات إلى النور؛ من ظلمات الجهل إلى نور العلم، سيدنا محمد، عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

اهتمت النظريات الاقتصادية التقليدية بالزمن اهتماماً بالغاً، فبعضها وصفه بأنه عنصر إنتاجي من عناصر الإنتاج، واهتم بتحليله كاهتمامه بتحليل بقية عناصر الإنتاج، إذ عدّ أنصار المدرسة النمساوية الفائدة ثمن عامل إنتاج يسميه (بوهم بافرك) الزمن.

والتحليل الاقتصادي الديناميكي للمتغيرات الاقتصادية -التي تُقَسم إلى: رصيد، وتيار- يعتمد على الزمن لرصد تأثير المتغيرات المستقلة في التابعة عبر الزمن؛ بتحليل تأثير الدخل في الاستهلاك والادخار، في المدى القصير والمدى الطويل. ويتجلى أثر الزمن في الاقتصاد التقليدي في القرار الاستثماري؛ إذ يتم اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه بالاعتماد على سعر الخصم المعتمد على سعر الفائدة، فالزمن هو الركن الأساس في تقييم المشروعات، وعملية الخصم ستخفِّض القيمة الحالية للمبالغ المتوقعة لمعرفة قرار الاستثمار.

وفيما يتعلق بنظرة الاقتصاد التقليدي لقيمة الزمن في البيوع والقروض نجد أنه لا يفرق في اعتبار قيمة الزمن بين بيع أو قرض. أما الاقتصاد الإسلامي فيهتم بالزمن، ولكنه يتعارض مع الفهم الوضعي لقيمة الزمن في البيع والقرض؛ فأحكام الزيادة مقابل الزمن في القرض مختلفة عن الزيادة مقابل الزمن في البيع الآجل، السَّلم.

هذا، وقد ازدادت في الآونة الأخيرة درجة تقييم الزمن عند الاقتصاديين، فأدخلوه في جميع المعاملات المالية، وبرامج التنمية، وإنشاء المشروعات وتوسيعها، كما أدخلوه في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية، وغير ذلك من جوانب التحليل الاقتصادي حتى غدت وحدات الزمن لا تحتسب بالساعات، بل بالدقائق والثواني، من هنا كانت أهمية البحث عن الموقف الشرعيِّ للحسم الزمني الذي يعني: خصم الديون المؤجلة الناشئة عن البيوع نظير تعجيل السداد، وخصم الأرباح المتوقعة للوصول إلى القيمة الحالية، والمستند أساساً لفكرة التفضيل الزمني التي تشير إلى أن العوض الحال أعلى قيمة من المؤجل، فالحسم بذلك يشير إلى تغيير قيم المبالغ المالية عبر الزمن.

فهل القيم المختلفة للمبالغ المالية التي تقع على شريط الزمن لها قيم مختلفة وإن استوت من حيث الكم والمقدار؟ لا سيِّما أن النقول الفقهية في كافة كتب المذاهب الفقهية أشارت وأيدت اختلاف قيمة المبالغ المالية عبر الزمن. ومن ذلك القول «بفضل الحلول على الأجل»، و«فضل العين على الدين وعدم استوائهما في المالية»، و«الثمن يزاد لمكان الأجل»، و«الخمسة نقداً تساوي ستة مؤجلة». وغيرها من النقول التي أيدت هذه الفكرة في كافة أبواب الفقه المالي: كالشفعة، والرهن، والسَّلم، وبيع التقسيط، والمرابحة، وزكاة الديون. ويثير في بحث نظرية الحسم الزمني الاعتبارات والتساؤلات الآتية:

1. هل تتضمن المبادئ التشريعية في الإسلام منطقاً تشريعياً واحدًا ومنضبطاً إزاء الزمن، وهل وجد في التراث الفقهي، وفي أدبيات الاقتصاد الإسلامي، تطبيقات فقهية واقتصادية، تعطي للزمن أهمية وقيمة محددة يمكن احتسابها؟ وهل يقبل الاقتصاد الإسلامي فكرة الحسم؟ وكيف نميزه إذاً من الربا؟ وإنْ قَبِلَها، فما هو المعيار الذي يكون موافقاً للتشريع؟ وما هو تحليلها وتسويغها النظري والشرعي؟

2. تبني الدراسات الاقتصادية المالية الوضعية فكرة التفضيل الزمني وعنصر الحسم في دراسات الجدوى وتقويم الاستثمار سواءً على صعيد الحسابات الخاصة أو الاجتماعية. وفكرة الخصم ارتبطت في أساسها النظري

بفكرة الفائدة حتى أصبحت مظهراً لها. فهل يا ترى يتجاهل فقه المعاملات فكرة التفضيل الزمني أو هل القول بأسلمة المعاملات ينفي إمكانية اعتماد سعر ما للخصم؟ إن هذه الدراسة تجيب عن هذه التساؤلات من خلال استقصاء والأحكام والآثار ذات الصلة وتبويبها في نظام منطقي يعبر عنه بنظرية الحسم الزمني.

3. عدم وجود إجابات واضحة المعالم، تستند إلى نظرية متكاملة حول التساؤلات والشبهات المثارة، حول بعض معاملات المصارف الإسلامية، شكَّل دافعاً قوياً لتجلية اللُبس، وإبراز الفارق بين المعاملات الربوية المعتمدة على سعر الفائدة المبني على الزمن، وبين المعاملات والصيغ المستعملة في التطبيق المصرفي الإسلامي التي تعطي أهمية للزمن، وتدخله في تقييمها للعقود والمعاملات، كما تدخله في حساباتها وفي علاقتها المالية بالمودعين والمستثمرين.

4. محاولة إثبات أن المبالغ المتساوية من حيث المقدار المختلفة في الزمن غير متساوية من حيث القيمة المالية.

5. الحاجة إلى مناقشة الآراء التي أوجدت معدلاً للخصم الزمني. وما تسعى إليه هذه الدراسة هو صياغة أساس نظري لسعر الخصم تسترشد به التطبيقات المصرفية الإسلامية المعاصرة.

ولمحاولة معرفة الآلية التي تؤدي إلى اختلاف القيم المالية بين فترتين زمنيتين كان لا بد من تسليط الضوء على المعيار الذي يُعتمد عليه في إيجاد هذه القيمة؛ لتوضيح كيفية إجراء الحسم، فقد تعددت محاولات الاقتصاديين المسلمين لإيجاد معيار مناسب للحسم الزمني.

يسعى البحث إلى بناء نظرية للحسم الزمني في الاقتصادالإسلامي؛ بها تُفسر المسائل، وتنتظم الفروع، متضمنةً أركاناً وشروطاً، تلم شعث المتفرِّق، وتُوحد المتبعثر من الآراء، فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية والمالية للوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي. ويحاول البحث تحديد موقف الاقتصاد الإسلامي من تغيُّر قيمة المبالغ المالية على شريط الزمن، ومناقشة آراء العلماء

ومقارنتها وبيان الراجح منها بشأن أخذ قيمة للزمن في المعاملات المالية؛ وذلك من أجل التعرف على وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في التقييم المالي/ النقدي للزمن، وتحليل أصولها، وفهم جذورها الفقهية.

كما يسعى البحث إلى وضع أسس وضوابط ومعايير تضمن السلامة الشرعية عند تطبيق النظرية في المجال المصرفي، ولا سيّما فيما يتعلق بتعجيل السداد، وإزالة اللبس الناشئ في بعض الأذهان بسبب وجود تداخل ظاهري بين تقييم الزمن في المبادلات، لا سيّما في البيع الآجل، وبين حرمة الربا، ومحاولة إيجاد أساس نظري لمعدل الخصم تسترشد به التطبيقات المصرفية الإسلامية المعاصرة.

وقد جاء هذا البحث محاولةً لاستكشاف التصور الاقتصادي الإسلامي للزمن، والخروج بنظرية للحسم الزمني والأفضلية الزمنية، مبيناً أهم آثارها الاقتصادية والمالية في التفكير الاقتصادي الإسلامي. ومن أجل ذلك اعتمد على أكثر من منهج بما يتناسب والموضوع المراد بحثه. ويمكن تلخيص هذه المناهج في النقاط الآتية:

أولاً: المنهج الاستقرائي والاستقصائي: ففي كثير من فصول الدراسة لا بد من تتبع الأحكام والشواهد واستقصاء آراء الاقتصاديين الإسلاميين والفقهاء المتعلقة بالزمن والربا محاولاً إيجاد المؤيدات النظرية وتبويب الأحكام والآثار ذات الصلة في نظام منطقي يعبر عنه بنظرية الحسم الزمني، واستيعاب الشواهد الاقتصادية الفقهية المؤيدة لقيمة الزمن التي خلَّفها لنا علماؤنا الأفاضل، واستقصاء ما كتب حول عدد من التعريفات: كالنظرية، والزمن، والربا، والحسم، والقيمة الحالية، والتفضيل الزمني، وغيرها من التعريفات.

ثانياً: المنهج الاستنباطي: يرتبط هذا المنهج بالمنهج الاستقرائي فبعد استقراء الأحكام والشواهد والآراء لا بد من استنباط الآثار الاقتصادية لإعطاء قيمة مالية للزمن على الاقتصاد بشكل عام، وعلى المصارف الإسلامية بشكل خاص.

ثالثاً: المنهج التحليلي: من خلال تحليل عنوان الدراسة، وتحليل

النصوص القرآنية، والحديثية، وأقوال العلماء، والمقارنة بينها، وتَفَهُّم أصولها وما يترتب عليها من استنتاجات معينة تربط الفروع بأصولها وتستخلص منها نظرية متناسقة.

وبعد، فإن هذا الجهد البشري يعتريه الخطأ والنسيان؛ فالكمال لله وحده، ولكنني بذلت ما بوسعي لإتمامه، والله العليم، فما وافق منه الصواب فبعون الله وتوفيقه، وما لم يكن كذلك فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.